



محمد علي عناش

في 25 يناير كسر الشعب المصري حاجز الخوف فخرج الى الشارع السياسي مستأنساً به في ممارسة فعل التغيير لكن بعاطفة ثورية مليئة بالتناقضات والانحرافات التي أثمرت نتائج مخيبة للإمال، لكنه في 30 يونيو 2013م صنع أعظم ثورة شعبية في التاريخ بعد أن تخلص من الشوائب والتناقضات التي راقت مشواره الثوري في 25 يناير 2011م، وبعد أن حول الفعل الثوري من مجرد عاطفة الى فعل سياسي وشعبي واعٍ منظم على مستوى الفكرة والهدف والأدوات الثورية.

بعد سقوطهم في مصر

هل الانقلابات هي خيارات الإخوان؟!

الحقيقة لم يكن ليحدث هذا الحدث المصري الكبير لولا أن المعادلة الثورية تغيرت عما كانت عليه جعلت الشعب المصري بما يشبه اليقظة الجماعية ينزل الى الشوارع بكل ثقله الاجتماعي والسياسي والنخبوي، كي يسقط الرئيس محمد مرسي ويصنع حدثاً كبيراً يتمثل في إسقاط الإخوان في معقلهم مصر، الأمر الذي كان له وقع كبير ومؤثر على تيار جماعة الإخوان المسلمين في كل البلدان العربية، لأنه لم يكن حدثاً عادياً بل صدمة وانتكاسة كبيرة لهم ولمشروعهم الأممي.

معلوم أن تنظيم الإخوان المسلمين هو تنظيم أممي يقوم على هدف مركزي وهو إقامة دولة الخلافة الإسلامية على غرار أنموذجها المصري في أفغانستان «دولة طالبان» ولتحقيق هذا الهدف هناك أبحاث وتجويات كثيرة في سلوكهم ومناهجهم، وهي التي نطلق عليها بالانتهازية والنفعية السياسية والاقتصادية. تعتبر مصر هي المركز الرئيسي لهذا التنظيم الدولي ومستوطنه في مصر شعبياً وسياسياً بانتفاضة شعبية مدوية، مسألة خطيرة بالنسبة لهم وموجعة في نفس الوقت، لأنها اقتربت من الإطاحة بأحلامهم وتأسيساتهم لمدة قرن من الزمان. كانت الشرارة الأولى انطلقت عقب حادثه اغتيال المناضل اليساري شكري بلعيد والتي أدت بانفجار ثورة شعبية عارمة ضد حزب جبهة النهضة الإخواني كانت تستطيع به لولا أن حزب النهضة تدارك الأمر سريعاً بتصحيح الكثير من أخطائه وتقديم الكثير من التنازلات الى درجة التنازل عن مقاعده في الحكومة بما فيها رئاسة الحكومة.

الشرارة الثانية انطلقت من تركيا أوائل يونيو الماضي بثورة شعبية عارمة ضد نظام اردوغان تصدرتها النقابات والاتحادات والحزب اليسارية والليبرالية الرافضة لسياسة اردوغان وتدخلاته السافرة والمقنعة في أحداث المنطقة العربية وبالذات في سوريا واليمن، والرافضة للعثمانية الجديدة التي يؤسس لها اردوغان بطربوش عثمانى وعباءة أخوانية، حيث أدركت هذه الاحزاب حجم الانحرافات الخطيرة التي يحدثها اردوغان في تقاليد ومبادئ تركيا الحديثة التي أرسى أسسها أتاتورك قبل أكثر من مائة عام، والمتعلقة بالحري والديمقراطية وحرية الفرد والهوية العلمانية لنظام الحكم، وعدم التدخل في شؤون الآخرين، مع العلم أن يقظة الاحزاب التركية التي استشعرت خطورة هذه الانحرافات اردوغانية جاءت بعد أيام قليلة من اجتماع الملتقى العالمي للإخوان المسلمين الذي عقد في تركيا برئاسة اردوغان. الشرارة الثالثة وهي الأقوى والأكثر زخماً

عام واحد كان كافياً كي يسقط مشروع الإخوان في مصر لفشلهم الذريع في إدارة شؤون البلاد، وللممارسة التعسفية والإقصائية بحق الآخرين والسعي الحثيث لاخوة الدولة وإثارة الكثير من النزعات الدينية والطائفية في المجتمع المصري، فجاء الرد الشعبي قوياً وموجعاً ليطيح بأحلامهم ومشروعهم في 30 يونيو.

من هنا فإن ما حدث في مصر قد جعلنا نشهد موجات عنف كثيرة في أكثر من منطقة تقوم بها جماعات اراهبية متفرعة من الإخوان، كما أنه من المؤكد أن الإخوان سيرتبون لعمليات انقلابية في اليمن وبعض دول الخليج وذلك استباقاً لحدوث أي موجات غضب شعبية مماثلة في ظل تنامي موجة الكره والرفض للإخوان في المنطقة العربية. اليمن المرشحة الأولى لحدوث انقلاب عسكري ينفذه الإخوان، فهم لن ينتظروا حتى تظهر حركة تمرد يمينية أو ينتظرون لومعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والذين باتوا يشعرون أنهم سيخسرون فيما لا محالة.

يدرك الإخوان أن مركزهم ووجودهم مهدد بالانهيار والسقوط في أكثر من منطقة وخاصة في تركيا وبعض دول المغرب العربي، لهم مصر.. لذا يستجرون الى مناطق أخرى كاليمين ودول الخليج للمحافظة على وجودهم وفوتهم، لكن من خلال تبني خيار الانقلابات وممارسة العنف والرهاب.

واليمن كما ذكر هي المرشحة الأولى لتنفيذ هذا الأمر لانساب كثيرة ومتعددة، ولتوافر عدة عوامل للقيام بذلك، ولاهمية الجغرافية التي تتمتع به اليمن، لتنفذوا السعودية في الهدف الثاني الأسهل والأهم بعد اليمن، لتنامي تيار الإخوان وبشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة في السعودية حتى داخل الاسرة الحاكمة، ولما تمثله السعودية من قوة اقتصادية هائلة ومن مكانة روحية عميقة لدى العرب، الأمر الذي سيمكن جماعة الإخوان بشكل سريع من إعادة ترتيب وضعها ووجودها من جديد في المنطقة العربية ومع موقع قوة، وكنا نسمع بداية أحداث الربيع العربي أن أمير قطر حمد بن جاسم حضر لانقلاب داخل المملكة وعبر أطراف من الاسرة الحاكمة، والخطة المرسومة مازالت قائمة وحن تنفيذها وبدعم لوجستي أمريكي كبير فأمرىكا باتت يربعها التحولات الخطيرة التي تحدثت في المنطقة بعد ثورات الربيع العربي.

بالمناسبة فالشعبية التي خرجت في اصطفاغ الزعيم علي عبدالله صالح هي أكثر من شعبية إخوان رابعة العدوية، وكانت بالفعل أكثر من الشعبية في الاصطفاغ المعارض «الثورة» والمفترض أن ينشغل الرئيس مرسي بالحل من أجل الواقع وليس من أجل بقائه حتى وإن كان أمضى في الحكم عاماً واحداً فقط.

لا يعني أن القذافي كان عميد الحكام العرب حيث حكم لأكثر من أربعة عقود ولكن الذي يعيننا هو إيجاد حل كان يمكن أن يجنب ليبيا ما حل بها من قتال وحروب ودمار، فما الذي أضفاه قتل القذافي أو أسرته لهذا الواقع ولماذا ثورة إيران السلمية ضد أعتى طاغية العصور «الشاه» تركته وأسرتة يرحل خارج إيران ولم تقم بتصفيته أو حتى محاكمته؟

الثورة الإيرانية جاءت من خلال دعم أمريكا والغرب لإعيها «الخميني» من باريس ولكن ذلك الدعم الغربي كان بلا شروط كون أمريكا والغرب ترى في إيران عدواً حقيقياً في تلك الفترة وبالتالي فلا الثورة السلمية الإيرانية برجت غربياً كما ثورات أحداث



«الصالح» جسد أول حل سلمي للسلطة وحفظ اليمن



لم يطرح أحد من الحكام لما يسمى بثورات الربيع مشروع رحيل وانتخابات مبكرة غير الزعيم علي عبدالله صالح في اليمن.

وحين هبت الموجة الثانية للثورة المصرية في 30 يونيو 2013م طرح مطلب الانتخابات الرئاسية المبكرة وهذا يفرض علينا الربط أو الاسترجاع لما طرحه «صالح» ليس من باب ثناء أو إشادة به ولكن من إدراك حقيقة أن السلطة تحتاج الى حل نقلها سلمياً، وإصرار الزعيم على ذلك المشروع يؤكد أن ذلك أو الآن وكما حدث في مصر أنه كان لابد من إيجاد حل لنقل السلطة سلمياً، ولم يكن بهدف التشبث بالحكم كما ظل يطرح.

مطهر الأشموري

استمرار القتل والدماء وانعدام الأمن والاستقرار في أفغانستان والعراق ومن ثم ليبيا؟

ما عرف بنظام الوصاية الذي طبقتة الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة مع رحيل الاستعمار القديم من بعض البلدان يؤكد أننا أمام خيارين لأفضلية في التغيير كقتل سلمي وسلس للسلطة فإما من خلال الواقع والإرادة الداخلية الوطنية وأي حاكم يقبل بهذا الحل يحتاج الى تعاون واقعي وطني وأما من خلال المحطة أو أمريكا كاختراق للإطراف الداخلية وترتيبات تنسق مسبقاً لذلك.

إنني مع الخيار الداخلي والإرادة الوطنية والتعامل مع أي حاكم بيدي الاستعداد للرحيل في إطار هذا الحل السياسي والسلمي وأياً كان ومن كان هذا الحاكم.

سيسجل التاريخ عن أطراف الترتيبات مع الخارج لحل كهذا أو لتدخل خارجي على أنها أخطأت في حق وطنها ولا يخفى عنكم متراكم المحطات الأمريكية في المنطقة ولا إبهار مشاهد في أحداث 2011م فالأوطان هي سياق تاريخي ثابت فوق أية قوة أو استقواء في تموضع صراعات أو تفعيل متغيرات ومحطات.

الموجة الثانية للثورة في مصر يبقى الأهم فيما تعنيه حيوية الحل السلمي للواقع ونقل أو تغيير السلطة وذلك ما كان محور انشغالي واهتمامي منذ أحداث 2011م كموقف من أجل الواقع والوطن فوق اصطفاغ الصراع كموافق «مع أو ضد».

الطبيعي أن يكون الموقف مع الحل السياسي السلمي مع الاصطفاغ الذي يدعي بإجهاه أو يوصل اليه، فإذا الزعيم علي عبدالله صالح هو الوحيد الذي تبني مشروع رحيل بحل سلمي وانتخابات رئاسية مبكرة، فذلك يؤكد ميزات لديه كان على الواعين عمق النفاذ إلى واقعها ووعيها فوق التهييج الصراعى وفوق التعبتات وخلفيتها من الرواسب والاستهذافات التي تجسد أمراضاً في الواقع وفي الوعي للصراعيين الذين عادة ما يتصدون للأدوار الأسود المحطات أو في الحياة!

2011م فتصرفت تجاه الشاه بالتقانية الإنسانية المتسامحة وبالرغم مما سارت فيه من تطرف في اتجاهات وقضايا أخرى! قتل أو محاكمة الحكام من خلال ثورات 2011م هو في الحقيقة برمجيات الثورات والمحطة غربياً وحيث هذا التعامل بات محكوماً بسيناريو غربي مسبق.

مرسي وتشبث الإخوان بكرسي السلطة

فالمحطة كسيناريو خارجي تحتاج الى ربط بالتفعيل كاستمرارية وتوالد أو بأهداف أخرى تقرض ذلك على الثورات بوعيها أو فوق وعيها فيما المسؤولية تجاه قتل قرابة المائة شهيد في مصر على محمد مرسي وفي عهده هي أكثر وضوحاً منها تجاه سلفه مبارك.

لم أكن مع مرسي ولا الإخوان وظللت انتقد أخطاءً وخطايا لا يمكن حدوث مثلها خلال عام من حكم وحزب حاكم خاضه في وضع مصر بعد ثورة وواقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ومع ذلك فالذي يعينني هو الحل والأفضلية لواقع مصر وليس محاكمة مبارك أو مرسي أو ممارسة أي قدر من الانتقام وتصفية الحسابات. لقد قلت وأكدت خلال أحداث 2011م بأن أي حاكم بيدي الاستعداد للرحيل على أساس حل سياسي سلمي للواقع آمن واستقرار فإنه يفترض التعامل بها ومعها كأفضلية للواقع والشعوب، وبمكنا التامل في واقع كل الانظمة العربية لاستقرار، كم من الحكام يتوقع قبولهم الرحيل على أساس هذا الحل من ناحية، ومن ناحية أخرى لاستقراء فوضى وصراع واقتتال وحروب في حالة الإقصاء الفوضوي.

كيف جاءت الفوضى في الصومال ولماذا

الإقصاء.. ودروس ثورة مصر

خالد صالح مخارشر

التي انشغلت عن الهم الوطني وتخاذلت عن السعي للحد من معاناة الجماهير المصرية التي تأن تحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة وانتشار البطالة لتتصرف الى اهتمامات هامشية ومضت في افتعال الأزمات الإضافية من خلال إثارة النزعات الطائفية والدينية بين أبناء الشعب الواحد بالإضافة الى أنها جعلت من أهم أولوياتها هو الاستحواذ على السلطة في محاولة خرقاً لاخوة الدولة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فما نحن نراه اليوم يشحذون الهمم لجر المجتمع المصري الى هاوية الفتنة والعنف والاقتتال... هذه الهمم التي غابت بالاسم القريب عن ميادين وصور البناء والتنمية باتت اليوم تمارس حضورها بطغيان غير معهود في مواطن الهدم والانقسام وهم بذلك يؤكدون للعالم أجمع بأن هذه الجماعة منغلقة على نفسها عاجزة عن التعايش مع الآخرين، بل إنها تتفق على أسسط مقومات الولء الوطني، ولذلك بات الجميع يشخون تكرار هذا السيناريو في اليمن بسبب تماثل الفكر السياسي والعقائدي لدى هذه الجماعات الإخوانية عموماً وبمثلها في اليمن حزب الإصلاح، حيث أن الملاحظ أن هوس الولء للجماعة هو السائد لدى مكونات هذه الجماعات وأفرادها في غياب واضح للشعور بالهوية الوطنية والانتماء والولء للامة.

لكن يجب أن يعلم هؤلاء، ومنهم كل المكونات السياسية في الوطن بأنه يجب على الجميع أن يكونوا بحجم متطلبات المرحلة لنبدأ صفحات جديدة من التعايش والتفاهم والتضافر للجهود في مواجهة تحديات المستقبل وبناء الغد المنشود. فتصعيد الخلافات وتأجيج الصراعات لن يؤدي الى تبيد إمكانات وموارد يفترض أن تستخر للبناء بدل من الهدم والتعاون بدل من التآمر. إن الشواهد التاريخية تؤكد أن الوطن بنية مترابطة ومحاولة إضعاف جزء منه أو بعض أجزائه سيؤدي الى اضعاف البنيان كاملاً من أساسه وفي النهاية سيرجر الطوفان للجميع دون استثناء. لذا علينا أن ندرك أن الحفاظ على وحدة هذا الوطن واستقراره هي مسؤولية الجميع وهذا يستدعي أن تتجاوز تلك الولءات الضيقة ليصبح الوطن هو حزبنا الأهم اليمن كل اليمن هي وولنا الأعظم.

إن الصراع السياسي الذي شهدته اليمن خلال العامين السابقين بين أطراف العمل السياسي وما نتج عنه من عملية تبادل للأدوار والمكانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد خلف وراءه مشكلات اقتصادية واجتماعية مثلت أعباء إضافية في حياة المواطن اليمني البسيط، والأخطر من ذلك أن هذا الصراع قد أدى الى تدمير العلاقات بين مختلف القوى السياسية والشرايح الاجتماعية وظهور نزعات الانتقام وتأجيج مشاعر الكراهية المتبادلة والتي وصلت في بعض الأحيان الى رغبة البعض في محو وإزالة خصومهم السياسيين في الطرف الآخر.

كل ذلك مثل مقدمة أسفرت نتائجها عن بروز مظاهر الانقسام والتدمير والمواجهة بدلاً من التوافق والتقارب والمشاركة الفاعلة والمسؤولة في تحقيق الاستقرار. إن الفرقاء السياسيين يعملون قبل غيرهم بأن اليمن يمر بمرحلة تاريخية حاسمة يقف معها الوطن على مفترق طرق وهذا يستدعي المصارحة الجادة والحوار الموضوعي وتصحيح المفاهيم الخاطئة للخروج من الولاة الحقيقة التي تعد محور الأزمة الراهنة والتي صارت تلقي بظلالها القاتمة على كافة أشكال ومظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فمقتضيات المرحلة الراهنة تتطلب من الجميع الاحتكام الى قيم ومعايير وطنية مشتركة قادرة على تنظيم دورة الحياة والخروج بالوطن من آتون النقق المظلم الذي آل اليه بسبب حرص بعض فرقاء العمل السياسي على تغليب المصالح الفئوية والخاصة والحزبية على حساب المصالح الوطنية العليا. يتجلى ذلك في محاولة بعض هذه الاطراف السياسية تكريس مفاهيم الإقصاء والإلغاء للآخر الجاد للاستبداد بالرائي والاستحواذ على القرار في خطوة هي الاسوأ من حيث نتائجها وما يترتب عليها من احتقان لمشاعر العزلة والاضطهاد والغبن لدى المكونات السياسية والاجتماعية الأخرى. وهذا ما دفع بالشعب المصري الى الخروج بالمليين الى الساحات والميادين في كافة المحافظات المصرية منادياً بإسقاط حكومة الإخوان

التمايز الثقافي



عبدالرحمن مراد

ببطبيعة الأحداث الكبيرة التي تمس بنية المجتمعات ان تعمل على التفكير وتقوم بإعادة البناء وفقاً لظروف ومناخات المرحلة وتأثيرات الآخر وظلاله. لذلك فالتفكير بالشعاريات السياسية قد لا يكون تصبيراً صادقاً عن التكوين البنياني الذي يأخذ مسارات عدة لم تكن تخاطر ببال السياسي الذي يطلق الشعار على عواهنه ولا يدرك تأثيراته وتفاعلاته التي ينتج عنها معادلة جديدة تصوغها المنظومة العقائدية والاجتماعية والثقافية.

فالسياسي الذي ذهب الى مناخات الربيع العربي بشعارات ثورية وشعارات تحررية وشعارات مكافحة الفساد والتداول السلمي للسلطة كان يعطن في كوامن نفسه الوصول الى السلطة تحت مبرر القاعدة البراهماتية الغاية تيرر الوسيلة ولكنه بمجرد ان وصل الى غاياته وأهدافه السياسية انقلب على عتيبه واد ان يفسح لتجارب الماضي كي تتكرر في واقعه فلم يستمر امده طويلاً حتى وجد نفسه يغرد خارج سرب الربيع العربي ولم يدرك انه بشعاراته وبمظلاته الثورية قد ساهم في تشكيل البنى الثقافية والاجتماعية المساندة لاستبداد وانه اصبح يتعامل مع واقع أكثر تعدداً وأكثر تمايزاً ولا يمكنه ان يكون فيه حاكماً أبداً.

ومثل ذلك الجدول نتيجة طبيعية لحالات الفرز والتمايز الثقافي والاجتماعي التي بالضرورة قد تقضي الى التعدد ونحن ندرك ان حزب النور السلفي في مصر كان جزءاً من حركة الإخوان واصبح الآن كياناً مستقلاً ومثل حزب النور حزب الرشاد في اليمن الذي اصبح يعد العدة لتصدر المشهد الثقافي والسياسي وهو بصدد اطلاق قناة فضائية ومثال آخر هو الحراك الجنوبي الذي يعانى الانقسام والتعدد في الكيانات وفي المنطقات وخلال المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي لم يعد كما كان وبالتالي فالتفاعل معه بالادوات والوسائل والآليات القديمة اصبح ضرباً من المستحيل. ما حدث في مصر في 30 يونيو كان نتيجة طبيعية لمثل ذلك الاعتمال والتمايز. وهي حالة تراثية كان يفترض ان تتجاوز نسقها، ونحن في اليمن تجاوزناها ومثل هذا التجاوز من محام السياسة في اليمن ولم يكن ذلك بؤية علمية او موضوعية بل كان نتاج خيرة وطول مراس... بيد ان مشكلتنا في اليمن ان الخواتيم نسو، في حين ان غيرنا تحسن خواتيمهم ولنا في ذلك تاريخ طويل لتنجيد سرده هنا.

ما نحمده في اليمن ان روح التعايش والاعتراف بالآخر ومبدأ المشاركة في صنع المستقبل كان حاضراً ولم يغفل مؤتمر الحوار أي كيان او فصيل سياسي او اجتماعي وأما ان تكون مخرجات الحوار الوطني بذات القيم والمبادئ التي كان عليها مؤتمر الحوار فقد أصبحنا نتعامل مع واقع متعدد ومتناقض وتممايز ثقافياً يتوجب ان نكفل له استقراره في عملية التشريع الانتقالي.

فإنك اصبح يملك المال والإعلام واصبح التعدد سمة مرحلة ما بعد عام 2011م وحين تمايز الجماعات والكيانات وتصبح ذات وجود وذات نفوذ وقوة وذات ماله وإعلام لا يمكن التعامل مع مجالاتها الانتقالية والمتغيرة الجديدة بنفس الثقافة القديمة، بل قد يصحح الاعتراف بالتعدد وبقه في الوجود والتمثيل وفي صناعة التاريخ شرطاً جوهرياً واساسياً في الاستمرار.

القضية لم تعد في الشكل بل تكاد ان تكون قد تجاوزته إذ تكاد ان يهدد المجتمعات